

كيف تسهم الحوكمة الرشيدة للشركات في إنقاذ اقتصادات الشرق الأوسط خلال الأزمات

بقلم: جون سوليفان

الرئيس التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة

يُمكن ربط الحوكمة الضعيفة للشركات بالانهيار الاقتصادي، وعدم القدرة على جذب الاستثمارات، والفساد المتفشي، وإخفاقات الخصخصة، والافتقار إلى صيانة حقوق الملكية، وغيرها من التحديات التي تواجه العديد من الدول حول العالم. وتنطبق التحديات المذكورة بالأخص على منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع محاولة الكثير من البلدان التحول إلى اقتصادات السوق الحرة. ومن ثمة، يستوجب أن تستحوذ الحوكمة الرشيدة للشركات على الجزء الأكبر والمحوري من عملية التحول.

منذ عقد من الزمن فقط، لم يكن هناك وجود لتعبير متعارف أو متفق عليه لمصطلح "حوكمة الشركات" في اللغة العربية، مما أدى إلى صعوبة في القيام بالجدال والإصلاح. وبالضرورة، إذا لم يتسن تعريف قضية ما بوضوح، فلن يتم التعاطي معها بالفاعلية المطلوبة. ولذلك فإن الجهود التي قادها مجمع اللغة العربية، بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة، أثمرت عن ظهور أول مصطلح يُعبر عن "حوكمة الشركات" باللغة العربية. وقد أدى ذلك إلى فتح باب الحوار حول حوكمة الشركات في العالم العربي، التي جوهرها الفصل بين الملكية والإدارة. ويُعد هذا الأمر بالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث يوجد العديد من الشركات العائلية، وحيث تتغير تحديات حوكمة الشركات عند توارث تلك الكيانات من جيل إلى جيل، كما تتزايد تلك التحديات مع نماء هذه المؤسسات وازدهارها. وبالنظر إلى ألمانيا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي أرسيت المجالس العائلية، يُلاحظ أن نسبة استمرار الشركات العائلية قد زاد بشكلٍ مطرد. فمتى قامت مجموعة من الأفراد -بمن فيهم المستثمرون- بشراء أسهم في شركة ما، فإنهم يهتمون بحوكمة تلك الشركة، أي المساهمة في ترسيخ الفصل بين الملكية والإدارة.

ولنتطرق هنا إلى مثال من الجزائر، حيث عاد سليم عثمانى إلى شركته العائلية عام 1999، ليصبح الرئيس التنفيذي للشركة القابضة النهائية - رويبة (NCA-Rouiba)، وهي شركة للأغذية المُعلبة، كان قد أسسها والده وجده عام 1966. لاحظ عثمانى أن الشركة لم تكن تتبع أفضل الممارسات العالمية، نتيجة غياب القواعد الواضحة، وأسلوب العمل الذي يعود إلى تاريخ تدشين الشركة. وعقب تطبيق ضوابط محاسبية، وتحسين التواصل، وتبني استراتيجية واضحة لجذب الاستثمارات، والتركيز على قطاع العصائر الأكثر ربحية من الأغذية المُعلبة، نجحت الشركة في تحقيق نمو مطرد غير مسبوق. وتُعد الشركة اليوم من أكبر شركات العصائر في الجزائر والمغرب العربي من حيث حجم الأعمال، بعوائد سنوية تُقدر بنحو 60 مليون دولار أمريكي. كما تم إدراجها عام 2012 في شبكة كل العالم (AllWorld Network) كأسرع شركة من حيث النمو في الجزائر. يقول عثمانى: "لم تكن لدينا نمونا المطرد لو لم

نبارد بتطبيق سياسة رصينة لحوكمة الشركات، تستند إلى الشفافية، وتبني استراتيجية تواصل ثابتة مع مختلف الأطراف ذات الصلة، بما فيها أعضاء العائلة." ([شاهد مقابلة مع عثمانى يناقش خلالها هذه القضايا](#)).

هذا وتوجد ثلاث أساطير حول تطوير قطاع خاص قوي:

تتحدث الأولى، عن أن القطاع الخاص هو مجموعة واحدة لها نفس المصالح، ونفس المشاكل، ونفس الأولويات الاقتصادية، بينما حقيقة الأمر أن الشركات الصغيرة والقطاع غير الرسمي لهما وجهات نظر واهتمامات ومصالح مختلفة عن تلك التي يتبناها قطاع الشركات الكبرى، مما يستوجب تناول كل من هذين القطاعين عبر إصلاحات حوكمة مختلفة لكل منهما. ويُمثل القطاع غير الرسمي جزءًا كبيرًا من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط، وباستطاعته لعب دور محفز وفاعل للتوظيف والإصلاح والنمو الاقتصادي في حال أمكن تحويله إلى قطاع قانوني.

أما الأسطورة الثانية، فتتمحور حول الافتراض القائل بأن اقتصاد السوق ينشأ تلقائيًا بمجرد تولي القطاع الخاص الدور الرئيسي في العملية الإنتاجية. وهنا نشير إلى في كتاب: "[الرأسمالية الطيبة، الرأسمالية الخبيثة](#)" الذي يتناول فيه كل من "وليام جاي بومول"، و"روبرت أي ليتان"، و"كارل جاي شرام"، أنواع مختلفة من الرأسمالية، إحداهما فقط تُمثل سوقًا حرة حقيقية. فاقتصاد السوق لا يتطلب فقط وجود المشروعات الخاصة، ولكنه يستوجب تأسيس مجموعة من المؤسسات، والقواعد، وآليات الحوكمة.

وتزعم الأسطورة الثالثة -التي يجب التعاطي معها في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص- أن اقتصاد السوق يعني الإقصاء النهائي للدولة عن التدخل في تنظيم السوق. ولكن في الحقيقة، يجب بناء اقتصاد السوق، مع ضرورة وجود المؤسسات والكيانات والقوانين التي تسمح لأشخاص مثل "محمد البوعزيزي" -[البائع المتجول في تونس الذي أشعل النار في نفسه مطلقًا الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي](#)- أن يُصبح رجل أعمال يتمتع بالشرعية.

وقد قاد "أيرا ميلستين" منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى وضع مجموعة من [مبادئ حوكمة الشركات](#)، المتمثلة في الشفافية والمساءلة والنزاهة والمسئولية. وهذه القيم الأربعة تساهم في ضمان وجود برنامج فاعل للحوكمة قادر على الإتيان بنتائج ملموسة، مع العلم بأن تطبيق تلك المبادئ يتطلب تعاونًا مشتركًا بين الشركات ذاتها، والحكومة، إلى جانب جمعيات الأعمال. وقد ساهم مركز المشروعات الدولية الخاصة في وضع وتطوير [مدونات ناجحة لحوكمة الشركات](#) في عدة دول مثل البحرين وباكستان وكوسوفو.

وبينما تسعى دول الشرق الأوسط نحو تحقيق الاستقرار لأسواقها بعد سنوات من الصراع والاضطرابات، فإنه بإمكان سياسات الحوكمة الرشيدة المساعدة في خلق قطاع خاص قوي، يُمكنه توفير فرص العمل، والدخول المناسبة، والثروات لشعوبها.

هذا المقال مأخوذ عن الكلمة التي ألقاها الكاتب في كبرى المؤتمرات المنعقدة بالقاهرة تحت عنوان "الحوكمة.. مكون رئيسي للإصلاح"، شارك في تنظيمه مركز المشروعات الدولية الخاصة، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، والمعهد المصرفي المصري. تناول المؤتمر العلاقة بين الحوكمة الديمقراطية، وحوكمة الشركات، مع التركيز على حوكمة الشركات كأداة فعالة في محاربة الفساد.

كما أن هذا المقال يُمثل جزءًا من التعاون مع جريدة "هافينجتون بوست" ومعهد "أسبين"، يستعرض من خلاله عدد من المفكرين والكتاب والخبراء القضايا الأكثر إلحاحًا على الساحة. للمزيد من المقالات المتعلقة بتلك الشركة، [اضغط هنا](#). للمزيد من المعلومات الخاصة بمعهد "أسبين"، [اضغط هنا](#).